اقتصاد

وزير المالية يرد على مجلس الشعب عبر «الوطن»:

تقرير لجنة الموازنة لا يمكن أن يكون إنشائياً وهو عرض لأرقام

٢,٤ مليون طن دقيق بدعم ٣٩٨ مليار ليرة للعام القادم

المحرر الاقتصادي

بيّن وزير المالية مأمون حمدان لـ«الوطن» أن تقدير الاعتمادات المرصودة لدعم الدقيق التمويني والمقدرة بنحو ٣٩٨ مليار ل.س في مشروع موازنة عام ٢٠١٧، قد تم احتسابه وفقاً لأسس ومعايير يتم الاستناد إليها من واقع الخطط الموضوعة من المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب والشركة العامة للمطاحن لمادتي القمح والدقيق التمويني والمعتمدة من مجالس إدارتها والتصديق عليها أصولاً، والموضوعة في ضوء حاجة القطر والظروف المستقبلية للعام القادم، وفي ضوء التوقعات بعودة المهجرين.

مشيراً إلى أنه تم تقدير حاجة القطر خلال العام القادم من مادة القمح بنحو ٢٨٩٠ ألف طن، وكمية الدقيق التمويني بنحو ٢٤١٨ ألف طن، علماً أن تكلفة الطن الواحد للدقيق التمويني تقدر بنحو ١٨٣٤٠٠ ل.س للطن الواحد، وهو يباع للشركة العامة للمخابز بالسعر الإداري المدعوم بمبلغ ١٨٦٠٠ ل.س، وهنا يتبين أن مبلغ الدعم الذي تتحمله الدولة للطن الواحد يقدر بـ١٦٤٨٠٠ ل.س.

وفي سياق آخر، علّق الوزير حمدان على وصف قاله بعض النواب في مجلس الشعب لدى تقرير موازنة ٢٠١٧ بأنه «إنشائي» قائلاً: «إن تقرير الموازنة لا يمكن أن يكون إنشائياً، فهو عرض لأرقام وبيانات يتم إعدادها من عشرات الخبراء المختصين في البلد، ويتم شرح كل رقم وبند لتفسيره وتوضيح الهدف منه».

مبيناً في تصريح لـ«الوطن» أن الأرقام الواردة في تقرير لجنة الموازنة والحسابات هي أرقام مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٧ الذي تقدمت به الحكومة إلى مجلس الشعب لمناقشته أصولاً، وهذه الأرقام وضعت بعد دراسة مشاريع الموازنات المقدمة من الجهات العامة في وزارة المالية، وذلك في ضوء حاجة هذه الجهات لحسن سير عملها، وقد استغرقت هذه المناقشات فترة تجاوزت الشهرين من لجان فنية متخصصة من وزارة المالية وممثلين عن جميع الجهات العامة، «وتمت دراسة تلك الأرقام بعناية وموضوعية وشفافية، آخذين بعين الاعتبار الظروف الراهنة والإمكانات المالية المتاحة لخزينة الدولة، وهذا يعني أن تقرير الموازنة لا يمكن أن يكون إنشائياً، فكيف يمكن أن يكون كذلك وهو يناقش موازنة عامة للدولة، التي هي تقوم بالأساس على أرقام. وتوضيح هذه الأرقام ضروري لتفسير المؤشرات المختلفة. ولا يمكن أن يكون التقرير إلا أرقاماً وتفسيرات، وبالطبع استخدام اللغة المناسبة في ذلك».

وبيّن حمدان أن بيان الحكومة المالي حول مشروع الموازنة لعام ٢٠١٧ المقدم إلى مجلس الشعب جاء منسجماً مع توجهات الحكومة في بيانها الوزاري، وقدرت اعتماداتها في ضوء توجهات الحكومة وأولويات المشاريع والظروف الراهنة والإمكانات المالية المتاحة، مشيرين إلى أن أرقام هذا المشروع قد تمت مناقشتها بشكل مستفيض مع الجهات المعنية خلال اجتماعات المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي وتم اعتمادها بشكل نهائي مرفقةً بجداول توضيحية.

الحكومة ترفع سعر شراء القمح من الفلاحين إلى ١٢٥ ليرة للكيلو والشعير ١٠٠ ليرة في الموسم الجديد

خميس: استجرار كميات إضافية من الفيول لتخفيض ساعات التقنين

الوطن

كلف رئيس مجلس الوزراء عماد خميس وزارات الداخلية والصناعة والتجارة الداخلية وحماية المستهلك والصحة بتشكيل فريق عمل ميداني في كل محافظة لمتابعة المنتجات الغذائية ومواد المنظفات والشامبو والصابون المزورة وفرض العقوبات الجزائية والمادية بحق المخالفين والمزورين مع التأكيد أن تقوم لجنة الصناعات في اتحاد غرف الصناعة السورية بدورها في هذا الشأن.

وأكد خميس خلال الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء يوم أمس ضرورة تأمين كميات إضافية من مادة الفيول بهدف تحسين واقع الطاقة المولدة للكهرباء للإقلال من ساعات التقنين على أن يتم ذلك من خلال واردات الجباية في وزارة الكهرباء، إضافة إلى الموارد المعتمدة من خزينة الدولة.

وعما يتعلق بمجالس إدارات الشركات والمؤسسات العامة قرر المجلس مراجعة أدائها وعملها بحيث تكون عنصراً من عناصر إنجاح هذه المؤسسات للوصول بها إلى مستوى يرتقي لمعالجة الآثار السلبية التي أفرزتها الأزمة على عمل المؤسسات العامة إذ إن المطلوب منها وفق القانون رسم إستراتيجيات عمل المؤسسات والشركات العامة.

وبهدف تشجيع الفلاحين على زراعة محصولي القمح والشعير والاستمرار بتنفيذ الخطة الزراعية من خلال تقديم سعر مجز لشراء المحاصيل الزراعية الإستراتيجية حدد المجلس سعر شراء محصولي القمح والشعير من الفلاحين للموسم الزراعي ٢٠١٦-٢٠١٧ بمبلغ ١٢٥ ليرة سورية للكيلو غرام الواحد من القمح القاسي والطري ومبلغ ١٠٠ ليرة سورية لكيلو الشعير مقارنة مع ١٠٠ ليرة لشراء كيلو القمح و٧٥ ليرة لكيلو الشعير في الموسم الماضي.

ونظراً لأهمية الاستثمار في دفع عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية وفي تحقيق معدلات نمو أعلى قرر المجلس إعادة تنشيط عمل المجلس الأعلى للاستثمار بحيث يقوم برسم السياسات الداعمة والمشجعة للاستثمار ومتابعة تنفيذها وسيعمل المجلس وفق رؤيته الجديدة على استقبال المستثمرين والوقوف عند المعوقات التي تحول دون تنفيذهم لاستثماراتهم والعمل على تخليص الاستثمار من الروتين والبيروقراطية وتقديم محفزات جديدة من خلال تعديل التشريع الحالي الذي ينظم عمل المجلس الأعلى للاستثمار.

وخلال الاجتماع استعرض المجلس المصفوفة التنفيذية المتعلقة بتنفيذ ما ورد في البيان الوزاري في مجال التربية والإجراءات المتخذة لتنفيذها من خلال ثلاثة محاور أساسية تتعلق باستمرار العملية التربوية وتطويرها عبر توفير مختلف متطلباتها وأهمية تعويض الفاقد التعليمي ومتابعة تطوير المناهج التربوية التي تركز على بناء الإنسان وترسيخ هويته الوطنية.

ووافق مجلس الوزراء على مشروع قانون إعفاء منشآت المباقر والمداجن من ضريبة الدخل لمدة خمسة أعوام بدءاً من تكليف عام ٢٠١٧ بغية التخفيف على مكلفي هذه المنشآت في ظل الظروف الحالية التي يعاني منها هذا القطاع والحفاظ على الثروة الحيوانية لدورها الرئيسي في توفير الأمن الغذائي وتشجيعاً لعودة المربين إلى هذا القطاع.

وبهدف رفع مستوى أداء المهن الطبية وتطوير الخدمات الصحية وتحسين مستواها من خلال التأهيل والتدريب لذوي هذه المهن وافق المجلس على مشروع قانون احتفاظ الحاصلين على شهادات الاختصاص قبل نفاذه بحقهم في مزاولة المهنة ضمن أراضي الجمهورية العربية السورية واعتبارها سارية المفعول لمدة سنتين بدءاً من بداية شهر تشرين الأول الماضي ريثما تسوى أوضاعهم ويأتي هذا المشروع نظراً للظروف التي لم تمكن العدد الأكبر من ذوي الاختصاصات الطبية من تعديل أوضاعهم. ووافق المجلس على كتاب وزارة التعليم العالي المتضمن مقترح أن يصبح تأمين طلاب الجامعات والمعاهد الحوادث الشخصية التي تقع لهم أثناء الدوام الرسمي اختيارياً.

وطلب المجلس من وزارة الاتصالات والتقانة مراجعة وتقييم عمل المؤسسة العامة للبريد وتحفيزها لأن تطور أدواتها بما يتماشى مع التطور التكنولوجي ويلبي حاجات المواطنين من الخدمات البريدية الحديثة.

وقيم مجلس الوزراء واقع المقالع العامة والخاصة وأكد على وزارة النفط متابعة عملها واستثماراتها. وطلب المجلس من وزارة الصناعة تفعيل العلاقة مع اتحاد غرف الصناعة وقطاع الأعمال الصناعي وكذلك الأمر مع القطاع الحرفي.

١,٢ مليون طن قمح استوردتها «الحبوب» في ١٨ شهراً

حميدان لـ«الوطن»: سرقة وتزوير فواتير في شحن الأقماح

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام مؤسسة الحبوب ماجد الحميدان لـ«الوطن» أن إجمالي مستوردات المؤسسة من القمح تجاوزت ١,٢٥ مليون طن خلال ١٨ شهراً السابقة حيث تم توريدها عبر ٥٢ باخرة متوسط حمولة الباخرة نحو ٢٥ ألف طن، وتم تفريغها وتوزيعها على المحافظات السورية عبر ١٢٥ قاطرة تم استخدامها لنقل هذه الكميات للمحافظات الداخلية. إضافة لاستجرار أكثر من ٢٥٠ ألف طن من أقماح محافظة الحسكة حيث استطاعت المؤسسة تأمين هذه الكميات الكبيرة من محاصيل محافظة الحسكة رغم صعوبات النقل ومخاطر الطرقات إضافة إلى صعوبات تسويق المحاصيل من المزارعين حيث عملت جميع مراكز المؤسسة بأقصى طاقاتها لتوريد أكبر كمية متاحة من محاصيل المزارعين وقدمت الحكومة كل الدعم والتسهيلات لإنجاز ذلك.

وبين أن المؤسسة كانت وضعت يدها في ملف عمليات الشحن ونقل الأقماح على العديد من التجاوزات منها في فرع دمشق للنقل من وإلى صوامع ومستودعات الفرع، من هذه حالات تلاعب بأجور سيارات الشحن التي تقل قرابة ٥٠ ألف طن قمح من مدينة إزرع إلى مستودعات الكسوة والسبينة، حيث تم تقديم فواتير مزورة تبين أن كلفة نقل الطن الواحد هي ١٦٥٠ ليرة على حين تبين فعلياً أنها ١٢٠٠ ليرة وبضرب ٥٠ ألف طن بـ٤٥٠ ليرة الزيادة التي وضعت على كلفة نقل كل طن يتبين أنه تمت سرقة مبلغ ٢٢,٥ مليون ليرة ذهبت لجيوب مستفيدين على حساب المصلحة العامة.

وحول توزيع ما وفرته المؤسسة من الأقماح عبر الاستيراد أو الاستجرار من محافظة الحسكة أوضح أنه تم توزيعه على مختلف المحافظات حسب الاحتياجات وبشكل متوازن يضمن استمرار تغذية احتياجات المخابز في هذه المحافظات، وكان من أهم محطات نقل القمح من الميناء هي دمشق وحلب وحمص وحماه واللاذقية وطرطوس.

وبالعودة لعملية الاستيراد بين أن المؤسسة أبرمت العديد من العقود الناجحة مع الدول الصديقة وفي مقدمتها روسيا. وأن المؤسسة استطاعت تحقيق الكثير من الوفورات عبر هذه العقود إضافة لوفورات تحققت بسبب سرعة تنفيذ عمليات تفريغ البواخر حيث استمرت عمليات التفريغ على مدار اليوم، وهو ما حقق متوسط وفر يقترب من ١٠ آلاف دولار لكل باخرة، تحت مسمى كسب وقت.

وبالانتقال مع المدير العام إلى الزيادة السنوية من مادة القمح لتأمين احتياجات إنتاج الخبز بسبب تخفيض نسبة الاستخراج من مادة القمح مؤخراً من ٩٠٪ إلى حدود ٨٠٪ أوضح أن ذلك سيرتب زيادة على المؤسسة بمقدار ١٥٠ ألف طن سنوياً وبكلفة تتجاوز ١٦ مليار ليرة تحملتها الحكومة لدعم صناعة الخبز وضمان جودة الرغيف.

وحول ما تم الحديث عنه عن إعادة هيكلة قطاع الحبوب وهندسته من جديد بين أنه في هذا الإطار يجري العمل على إعادة النظر في هيكل قطاع الحبوب الذي يمثل أهم محاور عمل الوزارة وأهم قطاعاته الأساسية والإستراتيجيات حيث تأخرت المؤسسة في تقويم وتصويب هيكل قطاع الحبوب قرابة ١٢ عاماً بسبب بعض المصالح والمنافع الفردية لعدد من المنتفعين والمستفيدين من مسارات العمل الحالية في القطاع والتي تتضمن حالة عالية من الروتين والهدر والمرور بحلقات وإدارات لا ضرورة لها إلا في زيادة كلف العمل والوقت ونسب الهدر والفاقد رغم أن ظروف ما قبل الأزمة كانت مواتية لإجراء هذه التعديلات مقارنة مع الواقع الحالي.

٩٣٧ مقترضاً ممنوع من السفر في «التسليف»

حمرة لـ«الوطن»: يحق للمقترض أن يكفل كفيله إذا أراد الاقتراض من المصرف

محمد راكان مصطفى

كشف مدير عام مصرف التسليف الشعبي محمد حمرة لـ«الوطن» أن المصرف أصدر تعميماً يتضمن قبول الكفالات المتصالبة، أي يحق للمقترض أن يكفل كفيله في حال تقدم بطلب للاقتراض من المصرف، وذلك لتسهيل عملية حصول المتعاملين على قروض الدخل المحدود وأمام صعوبة وجود كفلاء تنطبق عليهم الشروط الخاصة بالكفلاء. بشرط ألا تتجاوز الالتزامات الواقعة على راتب الكفيل بما فيها قسط القرض المراد كفالته النسبة القانونية الممكن حجزها من الراتب والمحددة بالقوانين والأنظمة النافذة لدى المصرف من مجموع الأجر الشهري المقطوع والتعويضات الثابتة، والتي تم تعديلها بموجب إصدار مجلس الإدارة للقرار رقم ٩ لعام ٢٠١٦ فيما يخص الشروط بحيث تصبح «لا تتجاوز نسبة ٤٠٪ من مجموع أجور الكفلاء مع التعويضات الثابتة، وذلك بعد استبعاد الاقتطاعات الجارية على أجورهم قسط القرض المراد كفالته».

وبين حمرة أن المصرف وبعد أن تم رفع سقف قرض الدخل المحدود إلى ٥٠٠ ألف ليرة سورية بدلاً من ٣٠٠ ألف استناداً إلى قرار مجلس النقد والتسليف وموافقة رئاسة مجلس الوزراء، بدأ مؤخراً بمنح قروض دخل محدود للعسكريين والمستخدمين المدنيين بسقف لا يتجاوز ٥٠٠ ألف ليرة وبفائدة ٦,٥٪ للقرض قصير الأجل، و٧٪ لطويل الأجل لمدة خمس سنوات، وذلك بعد انتهاء المصرف من إصدار المصرف للتعليمات التنفيذية لإقراض العسكريين والمستخدمين المدنيين، وفق تسهيلات كبيرة لآلية المنح.

وأوضح حمره أنه تم تخصيص٧ فروع للمنح موزعة في سبع محافظات، وهي دمشق وريفها، اللاذقية، طرطوس، حمص، حماة، القنيطرة، والسويداء، مع إمكانية إضافة فروع جديدة في حال وجود إقبال كبير على طلب القروض. مبيناً أن شروط وضوابط المنح للمقترضين العسكريين والمستخدمين المدنيين، لا تختلف كثيراً عن الضوابط المطبقة للمقترضين العاديين، وكذلك الأمر بالنسبة للكفالة التي تتضمن كفالة اثنين من العسكريين أو العاملين المدنيين الدائمين في الدولة تغطي ٤٠٪ من مجموع أجورهم المقطوعة الشهرية والتعويضات الثابتة يحسم منها الاقتطاعات الجارية على الأجر وعلى ألا يقل مجموع خدمة الكفلاء مجتمعين عن عشر سنوات ولا تقل خدمة الكفيل عن عام.

إضافة إلى أن التعليمات سمحت للعسكريين كفالة العسكريين، على حين لا تقبل كفالة العسكريين للمستخدمين المدنيين الراغبين بالحصول على القرض، ويطبق عليهم ما يطبق على العاملين المدنيين في مؤسسات الدولة من ناحية الكفلاء.

يشار إلى أن المصرف منح وحتى نهاية الربع الثالث من العام الحالي ٣٠٢٥٦ قرضاً لمحدودي الدخل بقيمة تجاوزت ٧,٦ مليارات ليرة سورية، ووصلت سيولة المصرف حتى نهاية شهر أيلول من العام الحالي وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٥٨٨/م ن/ب٤ لعام ٢٠٠٩ إلى ٦٩,٨١٪ والتي تتجاوز النسبة المحددة بالقرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف وبنسبة كبيرة.

وفي سياق آخر كشف حمرة أن عدد الدعاوى التي تم رفعها لمنع سفر المتعاملين المتعثرين حتى تاريخ ٢٠١٦/١٠/١٥ بلغ ١٠١٠ دعاوى، ووصل عدد قرارات منع السفر التي تم الحصول عليها من المصرف بحق المقترضين المتعثرين إلى ٩٣٧ قراراً، موضحاً أن المصرف استطاع خلال الربع الثالث من العام الحالي، تحصيل مبلغ ٢٦,٣ مليون ليرة سورية من القروض المتعثرة تشمل أربعة قروض تم تسديدها بشكل كامل لمتعاملين تتجاوز تسهيلاتهم المليون ليرة سورية إضافة إلى ٥٥ قرضاً إنتاجياً من القروض المحالة إلى للقضاء والتي تم تحصيلها بشكل كامل موزعة بين قروض متعثرة مبالغها فوق المليون ليرة وقروض دون المليون ليرة.

لحل مشكلة ازدياد تكاليف المبنى الجديد في يعفور

مقترح بتحويل البورصة إلى شركة مساهمة عامة برأسمال ملياري ل.س

علي محمود سليمان

بسبب التأخير في إنهاء أعمال مبنى بورصة دمشق الجديد في يعفور، اقترحت هيئة الأوراق والأسواق المالية أن تكون السوق شركة مساهمة عامة يكون للدولة أسهم فيها بمقدار سلفة وزارة المالية الممنوحة لسوق دمشق، وأن يكون رأس مال الشركة ملياري ليرة سورية، ويتم طرح باقي رأس مال الشركة على الاكتتاب العام، وبذلك يمكن من خلال رأسمال الشركة الجديدة تمويل عملية إتمام البنية التحتية اللازمة لانتقال هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وسوق دمشق للأوراق المالية إلى المقر الجديد، ومن ثم يتم توفير مسألة تمويل إتمام البنية التحتية على الحكومة وتتم تحديد الهوية الاقتصادية لسوق دمشق التي لم تحدد حتى تاريخه.

هذا ومضى على توقيع عقد إنشاء مقر هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وسوق دمشق للأوراق المالية في منطقة يعفور، البوابة الثامنة، أكثر من أربع سنوات منذ توقيع مذكرة التفاهم لإنشاء المقر بالعقد رقم ٨٥٩ تاريخ ٢٠١٢/٧/٢٩، وبقيمة عقدية تبلغ ١٤٠ مليون ليرة سورية، ومدة تنفيذ خلال ثمانية أشهر.

ولمعرفة إلى أين وصل تنفيذ المقر حصلت «الوطن» على نسخة من كتاب أرسلته هيئة الأوراق والأسواق المالية إلى رئاسة مجلس الوزراء تبين فيه الوضع الراهن للبناء، مبينة أنه جرى إتمام عملية الاستلام النهائي للمرحلة الثانية من العمل في المبنى، مع تأمين البنية التحتية للاتصالات وذلك بالعمل مع مؤسسة الاتصالات ووضع وحدة اتصالات (أونو) ضمن البناء وذلك للحفاظ على سرية الاتصالات مع الشركات، كما تم إرسال كتاب إلى مؤسسة مياه الشرب والصرف الصحي وإلى رئاسة مجلس الوزراء للإسراع في تشغيل بئر البوابة الثامنة وتم إيصال المياه إلى المشروع، وتم الاتفاق مع شركة إعمار- الاستثمار لما وراء البحار، على أن تتم نقل ملكية البناء للهيئة فور وضع المبنى قيد الاستثمار من الهيئة والسوق.

وحسب كتاب الهيئة فإنه ونتيجة للتأخير الحاصل سابقاً في الهيئة سنة ٢٠١٢ بإعلان استدراج العروض والبدء بإكمالات البناء فقد أثر ذلك سلباً في التكلفة التقديرية، ما أدى إلى حذف بعض الأعمال الضرورية واللازمة لعملية الانتقال التي أصبحت كلفتها أكبر في الوقت الحالي ومن أهمها مركز التحويل الكهربائي، ومجموعة التوليد الاحتياطية، ومقسم الهاتف، كما تم حذف ٥٠٪ من تجهيزات التكييف بحذف شلر واستبقاء الآخر مع العلم أن شلراً واحداً غير كاف كاستطاعة لتأمين احتياج البناء صيفاً، إضافة إلى تجهيزات إلكترونية أخرى، ونقل وتطوير مركز المعطيات الخاص بالهيئة، وتجهيز مركز معلومات متكامل خاص بسوق دمشق للأوراق المالية، وتجهيز قاعة التداول التابعة لسوق دمشق بما فيها الفرش، وتجهيز هيئة الأوراق المالية بالفرش المناسب.

ونتيجة لعدم إمكانية الهيئة لتحمل الأعباء المالية لاستكمال المطلوب، قامت الهيئة بوضع رئاسة الحكومة بصورة الأمر بموجب كتابها رقم ٦٧٧/ص تاريخ ٢٠١٥/٧/٨ حيث بلغت التكلفة ٦١٧,٥ مليون ليرة سورية، وباعتبار أنه لم يتم الرد بهذا الشأن ونتيجة تقلبات أسعار الصرف (لأن معظم التجهيزات إلكترونية مستوردة) فقد ازدادت التكلفة السابقة حيث بلغت أكثر من ١,١٢٣ مليار ليرة سورية. وأشارت الهيئة في كتابها إلى رئاسة مجلس الوزراء إلى إمكانية تخصيص مبلغ من الموازنة الخاصة بكل من الهيئة والسوق لتنفيذ الأعمال الضرورية.

لجنة الموازنة في مجلس الشعب توصي الحكومة:

توزيع سلل غذائية بأسعار مقبولة للمواطنين

ربط آبار مياه الشرب بخطوط كهربائية محيّدة عن التقنين

الوطن

قدم رئيس لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب حسين حسون توصيات إضافية للحكومة حول موازنة العام القادم (٢٠١٧) أكد خلالها أهمية العمل على تأمين السلل الغذائية اللازمة لضمان لقمة العيش للشعب والمتضمنة المواد الغذائية الأساسية بشرط أن تحصر الدولة بيدها عملية استيرادها أو تصنيعها وتوزيعها بأسعار مقبولة مباشرة للمواطنين.

إضافة إلى ضرورة الإسراع بتعديل القانون رقم ٢٦ لعام ٢٠١٥م المتعلق بتسوية الديون المتعثرة بما يؤمن تحصيل حقوق الخزينة وتسهيل إجراءات التسديد للمواطنين والعمل على زيادة اعتمادات وزارة الصحة سواء كانت من النفقات الجارية أو النفقات الاستثمارية بما يحقق أفضل خدمة صحية للمواطن. والأهم الإسراع بترميم المنشآت والمرافق الصحية في محافظات القطر كافة كمشفى حمص الوطني ومشفى الحميات في حلب ودعمها بالمستلزمات اللازمة.

ومن جهة أخرى تضمنت التوصيات ضرورة الإسراع بإصدار المرسوم المتعلق بإعادة الإعمار في محافظة حمص ولكل من باقي المحافظات المتضررة بالأحداث، وتحسين الواقع المعيشي للمعلمين ورفع أجور الساعات خارج الملاك بما يتناسب مع تكاليف المعيشة، والعمل على التوسع في أبنية الهيئة العامة لبناء الشهداء لتشمل جميع المحافظات، والإسراع في إجراء المسابقات لجميع الاختصاصات في وزارة التربية (المدرسين- المعلمين).

إضافة لذلك الإسراع باستصدار التشريع اللازم لإحداث مؤسسة الجريح تعنى بتقديم الخدمات لجرحى الحرب من العسكريين والمدنيين وتقديم الدعم اللازم لهم ولأسرهم، وتأكيد توصية ربط مجمعات الآبار المغذية لمياه الشرب بخطوط كهربائية محيّدة عن التقنين.

وأكد حسون ضرورة تعديل بعض التوصيات المتعلقة بالموازنة لاسيما فيما يخص توسيع وتطوير عمل المؤسسة العاملة للنقل الداخلي بما يلبي الحاجة المتزايدة لاستخدام وسائطها إضافة إلى تطوير وخلق مصادر ومواد جديدة للموازنة العامة دون أن ترتب أعباء إضافية على الشرائح المنتجة في المجتمع.

وكان مجلس الشعب قد تابع يوم أمس مناقشة تقرير لجنة الموازنة والحسابات حول مشروع القانون المتضمن الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧ وانتقل إلى مناقشة بنود الموازنة بنداً بنداً. كما وافق المجلس خلال الجلسة على التعديلات التي أدخلتها لجنة الموازنة والحسابات على تقريرها حول مشروع قانون الموازنة العامة وعلى التقرير الملحق المتضمن توصيات جديدة قدمها أعضاء المجلس.

وطالب أعضاء المجلس في مداخلاتهم بأن تلبي بنود الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٧ متطلبات النهوض بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وتحسين مستوى معيشتهم وزيادة رواتب الجيش العربي السوري والعاملين والمتقاعدين والحوافز الإنتاجية.